



## كتيب المؤتمر

# مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال

### المقدمة:

كجزء من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على فلسطين، بدأ مشروع الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 عقب الاحتلال مباشرة، ففي 28 حزيران 1967 تم إقرار سريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، كما تم الإعلان عن بقية الأراضي الفلسطينية على أنها «أراضٍ مدارة من إسرائيل»، فيما صدر بعد الحرب مباشرة مشروع «يعثال ألون» الذي قضى بضم الغور وجبال الخليل والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية إلى إسرائيل.

ورغم عدم تبني الحكومة الإسرائيلية لهذا المشروع رسمياً، إلا أنه قد مثل المرشد لتوجهاتها منذ عام 1967، وبدأت على الفور بعد الحرب عمليات ضم الغور؛ عبر إعلان أقسام منه كمناطق عسكرية مغلقة، وإنشاء المستوطنات الاستعمارية العسكرية فيه في وقت مبكر ما بعد الحرب (مستعمرات الناحل كما تسمى)، حيث وصلت نسبة الأراضي المضمومة فعلياً من الغور إلى إسرائيل إلى ما نسبته 5, 91 بالمئة من أراضي المنطقة. أما السفوح والمرتفعات الشرقية من الضفة الفلسطينية، فقد تم إنشاء ما أطلق عليه اسم «الكتل الاستيطانية الكبرى» عليها منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي. وما يجري الإعداد له اليوم هو تحويل الضم الفعلي، الذي تم إلى واقع يتم من خلاله فرض سريان القانون الإسرائيلي رسمياً على

هذه المناطق المضمومة فعلياً، وذلك في ظل الدعم الأميركي عبر صفقة القرن (وعد بلفور الجديد) لإنشاء دولة إسرائيل الكاملة على كل ربوع فلسطين.

لتحليل هذه التطورات في إطار توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، ولرصد آفاقها، وطبيعة الردود الوطنية الفلسطينية عليها والمقترحات المستقبلية بشأنها، بدأ «التجمع الوطني للمستقلين» يوم 25 أيار الماضي بندوة شاركت فيها نخب سياسية وأكاديمية واقتصادية فلسطينية من داخل الوطن والشتات، إضافة لشخصيات أردنية. كما عقدت ندوة أخرى استكمالية بالشراكة مع وزارة العدل بحضور معالي الدكتور محمد الشلالدة وزير العدل. وقد ناقش المجتمعون ما العمل الواجب من أجل مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة قرن، وتمت التوصية بتنظيم مؤتمر وطني، تنتج عنه مسودة برنامج وطني لمساندة القيادة الفلسطينية في مواجهة الوضع الراهن.

### حول المؤتمر:

يناقش المؤتمر الخيارات المتاحة لتعزيز الصمود الفلسطيني والثبات على الأرض في مواجهة مسارات الضم الغاشمة التي يبارسها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، بالاستفادة من تجارب سابقة للضم تم إفشالها مثل الجزائر وإيرلندا، كذلك مناقشة الأبعاد والنتائج والبدائل للضم فلسطينياً وعربياً وعالمياً.

ينطلق المؤتمر من محورية الوحدة الوطنية الفلسطينية، وضرورة إنهاء الانقسام ومنهجية مواجهة الوضع القائم وعدم الاستسلام له، وخيارات العمل السياسية والاقتصادية والميدانية والقانونية والتنموية والمعرفية المتوقعة.

### تنظيم المؤتمر:

ينظم المؤتمر على مدار يومين في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني، بمشاركة سياسيين وأكاديميين وقيادات المجتمع المدني الفلسطيني وممثلي منظمة فصائل العمل الوطني والإسلامي ومثلي القطاع الخاص ومراكز الأبحاث ورسم السياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيل الكل الفلسطيني في الوطن والداخل الفلسطيني والشتات.

يتضمن المؤتمر سبع جلسات رئيسة، تتضمن كل جلسة عرض ورقة سياسات في كل محور من محاور المؤتمر، يعقب عليها بين ثلاثة إلى أربعة معقبين/ات من ذوي الاختصاص.

### محاوّر المؤتمر:

تتضمن جلسات المؤتمر طرحاً لاتجاهات العمل الإستراتيجي من أجل مواجهة قرارات



الضم وسياسات الاحتلال و صفقة القرن في المجالات الستة: السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، التنموية، القانونية، الميدانية، والمعرفية. وبحيث يشمل كل مجال ما علينا فعله بأنفسنا ك فلسطينيين في كل أماكن تواجدنا، وما علينا أن نحث العالمين العربي والدولي لعمله من أجل إسنادنا.

## تفاصيل المؤتمر:

- الجلسة الافتتاحية.
- السلام الوطني الفلسطيني.
- كلمة التجمع الوطني للمستقلين.
- كلمة جامعة القدس.
- كلمة لجنة المتابعة العربية.
- كلمة منظمة التحرير الفلسطينية.
- كلمة دولة رئيس الوزراء.

## الجلسة الأولى:

جلسة النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم، وتتطرق الجلسة إلى:

• سبل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك وحدة الفصائل وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها وجعل السلطة ذراعاً لها، في إطار إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة ومشاركة الكل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أساس برنامج وطني يتم التوافق عليه واتفاقيات المصالحة التي تم إبرامها، ويضاف لذلك سبل توحيد التحركات الشعبية في الوطن ولجان حق العودة في الخارج، ووحدة عمل الجاليات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم.

- تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة.
- الموقف العربي من صفقة القرن والتطبيع.

- الاطلاع على تجارب الدول التي عانت من الاستعمار الاستيطاني مثل الجزائر وإيرلندا وجنوب إفريقيا.
- الانتقال من سلطة مؤقتة إلى دولة.

### الجلسة الثانية:

تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال وتطرق الجلسة إلى:

- الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل بما فيها اتفاقية باريس.
- تعزيز المنتج الوطني والقاعدة الإنتاجية الوطنية.
- العمق الاقتصادي العربي.
- أفكار عامة لمعالجة:

1 - العمل في المستعمرات.

2 - خلق فرص عمل للشباب.

### الجلسة الثالثة:

الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة سياسات الاحتلال وشفقة القرن وتطرق الجلسة إلى:

- الخيارات المتاحة لإدانة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية بموجب القانون الدولي.
- كيفية إعادة إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

• رفع دعاوى ضد الشركات والبلديات التي تستثمر في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المستوطنات الاستعمارية.

• الوسائل التي يمكن أن يستخدمها الأردنيون من أصل فلسطيني لطرح قضايا حول حقوقهم في الحصول على ممتلكاتهم داخل إسرائيل وفي الضفة والقدس.

• تعزيز الانضمام إلى المزيد من المنظمات والهيئات الدولية.

• كيفية ملاحقة المستوطنين مزدوجي الجنسية أمام الأجهزة القضائية للدولة العالمية الثانية لكل منهم.



## الجلسة الرابعة:

تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية وتطرق الجلسة إلى:

- تطوير المقاومة الشعبية الفلسطينية.
- مقترحات لأفكار خلاقة وإبداعية في إطار المقاومة السلمية.

## الجلسة الخامسة:

دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي، وتتطرق الجلسة إلى:

- بناء خطة إعلامية شاملة التأثير على الرأي العام العالمي.
- تطوير أدوات الإعلام الفلسطيني.
- مدى تأثير الإعلام الفلسطيني على العالم.

## جدول أعمال مؤتمر

الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال تنظيم التجمع الوطني للمستقلين وجامعة القدس - 11 - 12 تموز 2020

اليوم الأول			
		الفترة	الجلسة الافتتاحية
10:03	10:00	---	السلام الوطني الفلسطيني
10:10	10:03	منيب رشيد المصري	كلمة التجمع الوطني للمستقلين
10:18	10:11	عماد أبو كشك	كلمة جامعة القدس
10:26	10:19	محمد بركة	كلمة الداخل الفلسطيني
10:34	10:27	صائب عريقات	كلمة منظمة التحرير الفلسطينية
10:42	10:35	محمد اشتية	كلمة الحكومة الفلسطينية
10:50	10:43		استراحة: لمدة عشر دقائق

جلسات العمل					
		المعقبون	تقديم الورقة	رئيس الجلسة	عنوان الجلسة
12:00	10:50	أحمد جميل عزم ثابت أبو راس أنطوان شلحت	وليد سالم	وليد الأحمد	النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم
12:15	12:00	-	-	مناقشات ومدخلات	
13:15	12:15	مازن العجلة شاكر خليل محمود الجعفري	ممثل معهد ماس	نصر عبد الكريم	تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال
13:30	13:15	-	-	مناقشات ومدخلات	
13:50	13:30	-	-	-	استراحة
14:50	13:50	عمار دويك شعوان جبارين	منير نسبية	أسعد يونس	الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن
15:00	14:50			مناقشات ومدخلات	
اليوم الثاني					
11:00	10:00	محمد الياس خالد منصور حسن حجازي	وليد عساف مصطفى البرغوثي	طاهر الديسي	تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية
11:15	11:00			مناقشات ومدخلات	
12:15	11:15	عبد الغني سلامة ناهد أبو طعيمة منير فخر الدين	وليد نصار نايف جراد	ناصر أبو بكر	دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي
12:30	12:15			مناقشات ومدخلات	



## اختتام مؤتمر الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال الجلسة الافتتاحية

بتنظيم من التجمع الوطني للمستقلين وجامعة القدس وبالشراكة مع وزارة العدل ومعهد ماس للأبحاث السياسية والاقتصادية، عُقد بتاريخ 11 / 07 / 2020 وعلى مدار يومين مؤتمر تحت عنوان «الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال»، وذلك في ضوء إعلان الرئيس محمود عباس باسم القيادة الفلسطينية التحلل من كل الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية بما فيها الأمنية ووقف التنسيق الأمني، وذلك كردّ على إعلان نتنياهو عزمه على ضم إسرائيل لما يزيد على (30%) من الضفة الغربية، وبسط السيادة الإسرائيلية على منطقة الأغوار والمستوطنات بالضفة.

وانسجماً مع قرار القيادة في التحلل من الاتفاقيات، بحث المؤتمر آليات تنفيذ قرارات القيادة والخيارات المتاحة لتعزيز الصمود والمساهمة في إعداد الإستراتيجية الوطنية بما يتسق والتطورات وما فرضته من تحديات.

افتتح المؤتمر السيد منيب رشيد المصري رئيس التجمع الوطني للمستقلين مرحباً بالمشاركين، مشيراً إلى إن الهدف من المؤتمر بحث الخيارات وآليات إحباط الضم و صفقة القرن، وضرورة المشاركة وحشد كل طاقات الشعب الفلسطيني بكل أطرافه للمواجهة ودعم القرار الحاسم للقيادة الفلسطينية، مشدداً على ضرورة إنهاء الانقسام، وصولاً للوحدة الوطنية لتعزيز ودفع المقاومة الشعبية وتجديدها كإحدى الأدوات النضالية الرئيسة للخلاص من الاحتلال وتحقيق التحرير الوطني وبناء الدولة المستقلة.

كما حيى السيد المصري الموقف الأوروبي والمواقف العربية والدولية الداعمة للموقف الفلسطيني، متمنياً أن يخرج المؤتمر بتوصيات تساهم في وضع برنامج وطني شامل يمكن الشعب الفلسطيني من الصمود وإفشال مخططات الاحتلال الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية وتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

كذلك تحدث أ.د. عماد أبو كشك رئيس جامعة القدس، مؤكداً على ضرورة مشاركة الكل الفلسطيني في المواجهة، وأن مشاركة جامعة القدس في المؤتمر نابعة من إيماننا بدور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في رسم الرؤيا الوطنية الشاملة لمواجهة صفقة القرن ومشروع الضم الإسرائيلي والخلاص من الاحتلال.

وإن المجتمعون يهدفون لدعم قرارات القيادة والدفع لإنجاز الوحدة الوطنية، مطالباً

المؤتمر بالتواصل مع الجميع لبلورة برنامج وطني يرسم إستراتيجية لمواجهة التحديات. كما تحدث في الجلسة الافتتاحية السيد محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني، مشيراً إلى قانون القومية، الذي أقر في الكنيست أن ينهي العملية السلمية، تبعه إعلان صفقة القرن التي ألغت حق العودة للاجئين الفلسطينيين وعززت الاستيطان بما يمنع قيام الدولة الفلسطينية، وهذا ما شجع إسرائيل على إلغاء التفاوض وأن هذه المواقف تدفع الفلسطينيين إلى العودة للشرعية الدولية، وأنه لا تفاوض إلا على أساس حدود العام 1967، مقترحاً أن تبدأ م.ت.ف بالتحضيرات لمجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية. وأشار السيد بركة إلى أهمية الورقة التي قدمتها حركة فتح تحت عنوان «تصور أساسي لآليات الرد الفلسطيني على قرار الضم»، التي وضعت تصورات عملية لمواجهة التحديات التي أساسها خطة الضم.

كما تحدث الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«م.ت.ف»، مشيراً إلى أن الإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية تهدف إلى إلحاق الفلسطينيين بالمشروع الصهيوني وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني.

وحذّر من عدم الخلط بين حل السلطة الوطنية الفلسطينية التي ولدت باتفاق تعاقدي دولي للوصول إلى الدولة المستقلة وبين إعادة النظر في وظيفتها بما يخدم المشروع الوطني لأن نتياهو يريد لها سلطة خدماتية.

وقال إنهم يراقبون ردود الفعل العربية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتمير مشروعهم، والرئيس أبو مازن يتحرك دولياً، وهناك تجاوب كبير ضد صفقة القرن ومشروع نتياهو بالضم.

وأكد أن الوحدة الوطنية ضرورة، ولا يكفي هذه المرة أن نطالب بإنهاء الانقسام دون تحديد المسؤولية للمعرقين، ولا نريد لأي طرف إقليمياً وعربياً أن يلعب بالفلسطينيين والثغرة الوحيدة الانقسام.

وما نريده من المؤتمر أن يقدم أوراقاً ويسمي الأشياء بمسمياتها، ثم استدرك أن مشروع الضم لم ينته، وقد يعلن نتياهو حتى نهاية الشهر الحالي عن ضم ما يصل إلى (8%) ضم تدريجي، مطالباً المجتمع الدولي بفرض عقوبات على إسرائيل حال إقدامها على الخطوة، وأنهى كلمته بأن الفلسطينيين بحاجة لعقد مجلس وطني ووجوب إنهاء



الانقلاب في غزة، مؤكداً أن فلسطين قائمة على التعددية.

واختتم د. محمد إشتية رئيس الوزراء الجلسة الافتتاحية بأن الدولة الفلسطينية ليست على أجندة إسرائيل، بل تسعى إلى تدميرها واحتمالية قيامها بالضم المتدرج الذي بدأ قديماً بالقدس ومشروع الاستيطان وغيرها من الخطوات. وأشار إلى أن الصهيونية الدينية ترى ما يسمى بيهودا والسامرة هي أرض إسرائيل التي تريد ضمها، إلا أن السحر انقلب على الساحر، وهناك إجماع دولي ضد محاولات إسرائيل في الضم، وقال إن أبا مازن قرع الجرس وسمع العالم كما نرى، ويين أن إسرائيل منقسمة بكل شيء، إلا أنهم متفقون على الضم وتساؤلنا التحدي الحقيقي الآن: ماذا بعد الضم.

مطالباً أن الخطوة القادمة يجب الانتقال من السلطة إلى الدولة وتجارب العالم تؤكد واقعيته، وأنهى كلمته بالتأكيد على الوحدة الوطنية وتحقيق وتبني إستراتيجية وبرنامج عمل وطني موحد، لأن المشروع الإسرائيلي ضم الضفة وقيام دويلة في غزة وهذا لب الصراع.

ثم انتقل المؤتمر إلى بحث ستة محاور أساسية؛ بدأت بالمحور السياسي، حيث ترأس الجلسة وليد الأحمد، وقدم الورقة الدكتور وليد سالم وعقب عليها د. أحمد جميل عزمود، أنطوان شلحت والدكتور ثابت أبو راس... وتبعها الجلسة الاقتصادية والتي ترأسها د. نصر عبد الكريم، وقدم الورقة رجا الخالدي ممثلاً عن معهد ماس، وعقب عليها د. محمود الجعفري، د. مازن العجلة، د. شاكر خليل... وتبعها الجلسة القانونية وترأسها أسعد يونس، وقدم الورقة د. منير نسيبة، وعقب عليها د. عمار دويك، وشعوان جبارين.

ثم شهد اليوم الثاني جلسة تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية، ترأسها طاهر الديسي، وتحدث فيها د. مصطفى البرغوثي ووليد عساف ود. محمد الشالدة ومحمد إلياس وحسن حجازي... وختم اليوم الثاني بجلاسة دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وشفقة القرن وخطة الضم، حيث ترأس الجلسة نقيب الصحفيين د. ناصر أبو بكر، وتحدث د. وليد نصار، ود. منير فخر الدين، ود. نايف جراد، وعبد الغني سلامة وناهد أبو طعمة.

هذا وسيستكمل المؤتمر بعقد جلسة تضم قيادات الفصائل والقوى الفلسطينية، وسيتم تقديم مخرجات المؤتمر بهدف المساهمة في دعم توجهات القيادة الفلسطينية، وبناء برنامج وطني شامل لمواجهة التحديات، يُبحث في حوار وطني شامل، على أن يتم لاحقاً نشر التوصيات التي خرج بها المؤتمر، وتقديمها إلى القيادة الفلسطينية.

## مؤتمر الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال

2020 / 7 / 12-11

### التوصيات الختامية

الجلسة الأولى: النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم.

#### أولاً - فلسطينياً:

- المباشرة في ممارسة السيادة الفلسطينية داخل دولة فلسطين المعترف بها من 141 دولة في العالم رغم أنف الاحتلال، وأن يتدب المجلس الوطني الفلسطيني مجلساً تأسيسياً لهذه الدولة، ويصار لإعلان دستور للدولة في حدود عام 1967، واعتبار القدس عاصمة أبدية لها، مع الإصرار على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم..

- تعزيز الكفاح الشعبي وإنهاء الانقسام فوراً والتوحد في الميدان بين كل الفصائل والمبادرات الشعبية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الانتصار على خطوات الضم وإنهاء ثلاثية الاحتلال والمشروع الاستيطاني الاستعماري والأبارتهايد التي كرسها وعد بلفور، وما لحقه من مشاريع تصفوية، وآخرها صفقة القرن المسماة بخطة السلام من أجل الازدهار، وجعل هذه الوحدة الميدانية رافعة لإنهاء الانقسام ولانتهاج سياسة موحدة بين الضفة وغزة من خلال حكومة واحدة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

- مساهمة الكل الفلسطيني، حكومة ومجتمعاً مدنياً وتجمعات وجاليات في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في بناء الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وإرساء مؤسساتها وركائزها الاقتصادية والتنموية، من خلال الكفاح على الأرض بما في ذلك في المناطق المسماة ج، والقدس، وربط محافظات الشمال والجنوبية معاً في خطة تنموية شاملة للجميع.

- تعزيز كفاح فلسطينيي الداخل من أجل إسقاط ما يسمى بقانون القومية وكل القوانين العنصرية الأخرى التي تتعامل معهم وكأنهم غرباء في بلادهم، والتي تعزز هدم بيوتهم ومصادرة أراضيهم وعمليات الطرد الجارية في النقب وغيره، والمحاولات لإخراج المجموعة السكانية لمنطقة المثلث من إسرائيل مقابل سلب إسرائيل لما يزيد على 70 بالمئة من أراضي المثلث تمت مصادرتها منذ عام 1948، إلى جانب فرض القوانين العنصرية التي تمنع عودة أهاليهم اللاجئين من الخارج والمهجرين قسرياً في الداخل بوصفه حقاً إنسانياً لهم.

- ضرورة إعادة النظر في دور السلطة ووظيفتها بما يتفق والمرحلة الجديدة في مواجهة



الاحتلال، وتعزيز الصمود في إطار المشاركة الوطنية الكاملة، وكسر المفهوم الإسرائيلي في اقتصار دورها على إدارة السكان الفلسطينيين ووظيفتها الأمنية.

- معالجة الترهل في الأداء المؤسسي لأجهزة السلطة المختلفة وبناء «حكم» قائم على الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون وفصل السلطات ومحاربة الفساد، تحقيق التشاركية في اتخاذ القرارات مما يسهم في إعادة بناء الثقة.

- حماية الحريات العامة والحق في حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وتعزيز مفهوم المواطنة والحق في الاختلاف ودمقرطة مناحي الحياة العامة حتى في ظل عدم التمكن من إجراء الانتخابات، مما يسهم في عدم تآكل الشرعيات.

- التأكيد على أهمية الشراكة والتكامل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتكامل الجهود فيما بينها ومع القطاع الخاص والقطاع العام وبما يضمن الحفاظ على المواقف الوطنية وعدم قبول التمويل المشروط، وبما يعظم الأثر للجهود المبذولة.

- الإعلان عن ميثاق شرف بين كل الفصائل والقوى الفلسطينية بما يضمن عدم التراشق الإعلامي أو تبادل الاتهامات أو القذف أو التشهير، وبما يحمي ويحصن النسيج الوطني.

### توصيات خاصة بدعم مدينة القدس:

- تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني في القدس في مواجهة عمليات الإجلاء والترحيل وسحب الهويات وهدم البيوت وغيرها.

- تنمية كل المجتمعات المحلية المقدسية وكل القطاعات داخل كل مجتمع محلي منها.

- تنمية كل قطاعات القدس، وذلك وفق الخطة القطاعية التي أعدتها وحدة القدس في الرئاسة وجامعة القدس، مع التركيز بشكل خاص على الإسكان والسياحة والتعليم.

- تنمية أوضاع الشباب والمرأة في القدس.

- رصد الموازنات الكافية لتنمية القدس مجتمعات محلية وقطاعات وفئات مجتمعية.

- إحياء بلدية القدس (أمانة القدس) وفق أفضل صيغة ديمقراطية وتمثيلية وفقاً لما قرره المجلسان الوطني والمركزي لمنظمة التحرير في دورات عام 2018.

- مشاركة القدس في أي انتخابات وطنية فلسطينية قادمة.

## ثانياً - عربياً:

- التوافق مع العالم العربي عبر جامعة الدول العربية على رفض إقامة أية علاقات تطبيعية مع إسرائيل طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي قائماً ولم تتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، ولم تتحقق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى القرار الأممي رقم 194، وذلك كما نصت عليه المبادرة العربية للسلام.

- التوافق على رؤية للأمن القومي العربي تقوم على أولوية التهديد الإسرائيلي لهذا الأمن، والمتجسد في اعتداءاتها وحروبها على لبنان وسوريا والعراق، وتحالفها مع إثيوبيا لبناء سد النهضة، مما يمثل تهديداً للأمن القومي المصري، واستمرار احتلالها الأراضي الفلسطينية السورية واللبنانية، وتهديداتها بضم الغور وطرده الفلسطينيين إلى الأردن، مما يشكل اعتداء على سيادة ذلك البلد العربي، هذا إضافة لمساعيها للسيطرة على المسجد الأقصى، مما يشكل تحدياً للولاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس.

- توفير شبكة أمان مالية لدولة فلسطين، من أجل المساهمة في تثبيت وجود الشعب الفلسطيني على أرضه.

- التعاون والعمل صفاً واحداً على المستوى الدولي مع دولة فلسطين، وذلك من أجل استصدار المزيد من القرارات الأممية لصالح فلسطين وانتزاع المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية.

- تطوير تحالف إستراتيجي فلسطيني - أردني يشمل ترسيم الحدود بين فلسطين والأردن وحماية الأماكن المقدسة في القدس وشتى اتفاقات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي وغيرها، وحماية حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

## ثالثاً - دولياً:

- على صعيد الأمم المتحدة: الاستمرار في انضمام فلسطين إلى المزيد من المنظمات والوكالات الدولية، ورفع قضايا للمحاكم الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، واستصدار المزيد من القرارات الداعمة لفلسطين بما فيها إعادة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية، وتشكيل ائتلاف من الدول الـ141 المعترفة بفلسطين للعمل معاً من أجل قرارات داعمة لفلسطين والضغط على الدول المتبقية للاعتراف بفلسطين.

- ضرورة التأكيد على رفض الانفراد الأميركي برعاية المفاوضات، وضرورة التمسك



بالشرعية الدولية في أي مفاوضات قادمة.

- على صعيد الولايات المتحدة الأميركية: تنشيط الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية للعمل موحدة من أجل التأثير داخل الساحة الأميركية، سواء على مستوى انتخابات المدن أو الولايات، أو على مستوى الانتخابات الأميركية العامة، وذلك من خلال التحالف مع مراكز الأبحاث ورسم السياسات، ومع الأوساط الداعمة في صفوف الحزبين الديمقراطي والجمهوري وغيرهما من الأحزاب، وبالعامل مع الأميركيين الأفارقة واللاتينيين والشباب والحركات النسائية والأكاديميين وكل قوى التضامن والدعم لقضيتنا داخل الولايات المتحدة الأميركية.

- أوروبياً: مطالبة دول أوروبا بالحدو حذو السويد بالاعتراف بدولة فلسطين، وفرض عقوبات على إسرائيل بمنع السفر الحر للمستوطنين المستعمرين إلى أوروبا وتجميد أرصدهم في البنوك الأوروبية، وإيقاف وسحب الاستثمارات الأوروبية في المستوطنات الاستعمارية، ومقاطعة منتجات هذه المستوطنات، وحظر بيع الأسلحة وإيقاف أبحاث وبرامج التعاون العسكري والأمني مع إسرائيل، والمساهمة في دعم برامج التنمية الكفاحية الفلسطينية في القدس والمنطقة وفي إعادة بناء غزة، ومكافحة سحب الهويات وهدم البيوت في القدس والعمل لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال فيها، والامتناع عن تجريم حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات واتهامها باللاسامية.

- روسيا والصين: تفعيل دوريهما ومعهما أوروبا أيضاً لصالح فلسطين في الأمم المتحدة ومجموعتي الشامي والعشرين، ومجموعة ال-77 والصين، واتحاد شنغهاي، ودول بريكس، لاسيما العمل لتغيير مواقف الهند والبرازيل المتعاونة مع إسرائيل، إضافة لإقناع هاتين الدولتين العظميين بوقف أي تعامل مصلحي مع إسرائيل على شاكلة شراء الصين لشركة تنوفا الإسرائيلية التي تنتج في المستوطنات الاستعمارية في الضفة وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل، واستثمار أي علاقات قائمة لصالح إرساء الحل العادل القائم على أساس الشرعية الدولية.

- مع الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية: المحافظة على دعم هذه المجموعات ودولها الشامل لفلسطين ومنع أي اختراقات إسرائيلية تشوّه وحدة دعم هذه الكتل والدول لفلسطين.

## الجلسة الثانية: تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال:

- تعزيز حملات وثقافة مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية وخصوصاً التي لها بديل وطني، وتنمية ثقافة استهلاك المنتوجات الوطنية بدلاً منها. ومن الضروري أيضاً دعم جهود BDS على هذا الصعيد.

- إعادة الاعتبار للقطاعات الإنتاجية المحلية مثل الزراعة والصناعة، لأن من شأن ذلك أن يساهم في خلق فرص عمل ويزيد من الجباية المحلية على حساب المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل، والأهم فإن من شأن ذلك أن يدفع بأجندة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل للأمام على ضوء قرار القيادة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وقيم قدمها بروتوكول باريس. ولتحقيق ذلك لابد من إصلاح السياسة الضريبية لصالح هذه القطاعات وتخصيص حصة أكبر في الموازنة العامة لدعم هذه القطاعات وتطوير البنية التحتية المحفزة للاستثمارات فيها وخصوصاً في المناطق المهتدة بالضم والاستيطان.

- تعزيز وتخفيف العمل التعاوني في القطاعات الإنتاجية للاستفادة من القدرات الفردية المتناثرة والضعيفة وتجميعها في سلاسل قيمة مضافة يستفيد منها المنتجين وليس الوسطاء، ومن أمثلة ذلك تأسيس تعاونيات استهلاكية وزراعية وحرفية وفق ما يسمى بإطار العناقد الاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن تحفيز وتوفير فرص تمويل وتسويق ودعم فني (حاضنات الأعمال) للمشاريع الريادية.

- ترشيد الإنفاق العام وإعادة هيكلة هذا الإنفاق، حيث يتم تركيز أكبر على برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التشغيل للشباب وعلى تحسين جودة التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

- إيجاد صيغة متوازنة وعادلة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص الكبيرة في ظل الأزمات الصحية والسياسية والاقتصادية التي مرّ بها الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن. وفي هذا السياق لابد من تقييم تجربة عمل صندوق وقفه عز وإعادة هيكلته وتعزيز دوره المؤسسي في حشد المساعدات من الأثرياء الفلسطينيين في الخارج أيضاً.

- إعادة إطلاق الحوار الوطني الشامل والجامع للوصول إلى نظام حماية اجتماعية عادل ومستدام بين جميع الشركاء، بما فيها ضمان حقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل.

- ضرورة قيام الحكومة بتسديد جزء من مواردها المالية المتاحة لمستحقات الموردين من القطاع الخاص لتوفير سيولة كافية لهم للاستمرار في أعمالهم والحفاظ على قوة العمل لديهم.



- ضرورة قيام الحكومة بالتنسيق مع سلطة النقد لتخفيف الالتزامات على المقترضين من خلال تأجيل الأقساط المستحقة لفترة ثلاثة أو ستة شهور ووضع آلية عادلة وفعالة لمعالجة الشيكات المرتجعة.

- تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دوره ومكوناته بما يمثل كل قطاعات المجتمع الفلسطيني.

- إعادة النظر بأنظمة عقود الحوافز الخاصة بالإعفاءات الممنوحة للشركات بموجب قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م.

## الجلسة الثالثة: الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن:

- التركيز على استخدام إطار الأبارتهايد (الفصل العنصري) من الناحيتين المفاهيمية والجنائية. حيث إن القبول الدولي الرسمي والأهلي لاستخدام هذا الإطار يتزايد باطراد، بما فيه مؤسسات حقوق الإنسان الدولية الكبرى، بالإضافة إلى المؤسسات الفلسطينية وحتى بعض المؤسسات الإسرائيلية. هذه فرصة مهمة للمستوى الرسمي الفلسطيني للتركيز على استخدام هذا الإطار، وعلى متابعة الإحالة في المحكمة الجنائية الدولية حول جريمة الأبارتهايد.

- اللجوء لرأي إفتائي جديد من محكمة العدل الدولية. بعد النجاح الذي تحققت في استصدار رأي إفتائي حول الجدار، ثمة مقترح من مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة باستصدار رأي إفتائي جديد من المحكمة حول طبيعة النظام الحاكم في الأرض المحتلة، وإذا كان نظام أبارتهايد، وإذا كان الاحتلال قانونياً.

- الحذر من الخطوة الإسرائيلية القادمة، وهي على الأغلب فك ارتباط أحادي الجانب وبناء إستراتيجية طويلة الأمد. حيث إن دولة الاحتلال تقلد في طريقة تعاملها أساليب كولونيالية مجربة في دول أخرى، تعقد معاهدات، ثم تحرقها، وتصغر من المساحة التي يمكن للشعب الواقع تحت الاحتلال أن يتمتع بسلطات محدودة. من الأمثلة على ذلك أميركا وكندا وجنوب إفريقيا. لاحظنا كيف تعاملت دولة الاحتلال مع قطاع غزة بفك الارتباط أحادي الجانب، وفي الوقت نفسه إبقاء السيطرة. هذا الأمر متوقع في الضفة الغربية على المدى المتوسط. لذا، فإن التركيز يجب ألا يكون على أخذ اعترافات بالدولة الفلسطينية، بل على التحرر من هذا النظام العنصري.

- زيادة التعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية ودعمها. ثمة هجمة صهيونية ضخمة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أدت إلى تضييق الدول المانحة من تمويلها على العمل الحقوقي الفلسطيني أو جعله مشروطاً بإدانة النضال الفلسطيني. من المتوقع أن هذه الهجمة ستستمر وسيضيق أفق المؤسسات الحقوقية أكثر وأكثر، مما سيؤدي إلى إخراص الكثير منها. مطلوب من رجال الأعمال دعم هذه المنظمات مالياً بشكل مستمر للحفاظ على المكتسبات والمراكمة عليها.

- تفعيل كليات الحقوق والعيادات القانونية والمحاكم الصورية كمختبرات للدفاع عن القضية. فكلية الحقوق لديها البنية التحتية للتفكير والتحليل واختبار الأفكار. كما أن العيادات القانونية تستفيد من عمل الطلاب والأساتذة بما يخدم الوطن. يجب تكريس جهد كبير ليس فقط للتعليم، ولكن أيضاً للدفاع عن فلسطين في جميع المحافل، ولتحليل الحجج الفلسطينية وتجهيزها للاستخدام.

- على دولة فلسطين الاهتمام باحترام المواثيق الدولية التي التزمت دولياً بها، وخصوصاً اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. حيث إن ذلك سيؤدي إلى عدم وضع فلسطين في قفص الاتهام وتركيز الجهد لمكافحة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. هذه الاتفاقيات توفر لفلسطين منصات قانونية جديدة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز العنصري. يجب أن تتم مأسسة متابعة تنفيذ والالتزام بالاتفاقيات مما يقتضي دراسة أي خطوة داخلية أو خارجية ارتباطاً بما تضمنه هذه الاتفاقيات أو بما تنص عليه كالتزامات.

- اتفاقية قانون البحار يثبت حق فلسطين في البحر والثروات الطبيعية الموجودة فيه، خاصة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا يوفر أرضية لترسيم الحدود البحرية.

- استخدام آلية محكمة العدل الدولية من خلال استخدام بعض البنود لبعض الاتفاقيات التي تنص على التوجه للعدل الدولية حين الاختلاف بين الدول أو التفسير حول بعض المواد، تحديداً الاتفاقيات التي تتضمن هذا النص والذي لم تتحفظ عليه إسرائيل عند الانضمام إليها مثل اتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز العنصري.

- العمل على مقاضاة بريطانيا بشأن مسؤوليتها عن وعد بلفور وتنفيذه وعدم التزامها بصك الانتداب.

### الجلسة الرابعة: تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية:

- أهمية التركيز على المقاومة الشعبية كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للمرحلة المقبلة.

- ضرورة إنهاء الانقسام بشكل فوري لكسر الفجوة بين القوى والفصائل وبين



الجماهير، مما سيكون له الأثر في تعزيز المقاومة الشعبية.

- التأكيد على أهمية التجربة الفلسطينية في مجال المقاومة الشعبية وأهمية دراسة هذه التجربة وتحليلها وتحديدًا إضراب عام 1936، والانتفاضة الشعبية الأولى، والقرى المقاومة، وسفن كسر الحصار، ومسيرات العودة، وهبة القدس.

- ضرورة تعزيز المقاومة الشعبية على أسس المشاركة الجماهيرية، والمقاطعة المحلية والدولية للاحتلال، وتمكين وتعزيز صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه.

- أهمية بناء المقاومة الشعبية الفلسطينية على أساس التنظيم الدقيق، والاعتماد على الذات وتصعيد المواجهة والتحدي للاحتلال.

- التأكيد على شروط نجاح المقاومة الشعبية الفلسطينية وهي على النحو التالي:

أ - المشاركة الشعبية الواسعة.

ب - الابتعاد عن الطابع الرسمي أو الحكومي أو المنظمات الأهلية.

ت - ترسيخ الوحدة الوطنية.

ث - تعزيز الشراكة الديمقراطية.

ج - الشراكة الكاملة في التخطيط والتنفيذ.

ح - الانضباط وعدم فرض أي هيمنة أو احتكار.

خ - الإبداع والمبادرات الخلاقة.

د - وضع خطة شاملة وعدم الانجرار خلف الاحتلال.

- أهمية الانتقال من الحالة الدفاعية والنماذج المتفرقة والمحدودة ومقاومة النخب والانتقال إلى الحالة الهجومية والمشاركة الشعبية الواسعة.

- عدم المساس بحقوق الشهداء والأسرى وتعزيز دعمهم.

- تعزيز مشاركة فلسطينيي الخارج والحد من حالة تغيبهم.

- تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الفلسطينية.

- التأكيد على وجود موقف سياسي متقدم لدعم المقاومة الشعبية.

- البدء بإعداد إستراتيجية شاملة للمقاومة الشعبية بمشاركة الكل الفلسطيني تتضمن برنامج تنفيذي أسبوعي على الأرض وعلى امتداد الأرض الفلسطينية والخروج من التحديد الجغرافي والأهداف المحدودة.

- الحد من سياسة الاستهلاك التي تنفذ بدعم من البنك الدولي على حساب الإنتاجية.
- تعزيز دور الحركة الطلابية والحد من محاولات تفكيك روح المشاركة في العمل الوطني.
- تطوير برنامج الأحزاب والقوى السياسية ليتبنى منهج المقاومة الشعبية إلى جانب باقي أشكال المقاومة.
- تأسيس تحالف دولي على المستوى الشعبي والأهلي لدعم المقاومة الشعبية الفلسطينية وتشجيع مقاطعة الاحتلال عالمياً في شتى المجالات.
- تعزيز روح العمل الوطني الجامع على حساب النزعة الفردية.
- التأكيد على أهمية الأدوات القانونية الدولية في محاسبة الاحتلال وملاحقته قانونياً كنظام فصل عنصري. وكذلك ملاحقة كل انتهاكاته للقانون الدولي والدولي الإنساني.

## الجلسة الخامسة: دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي:

- ضرورة فهم أبعاد العملية العسكرية الاحتلالية وصفقة القرن وصياغة موقف وطني إعلامي جامع من ثلاث زوايا محورية طويلة المدى على النحو التالي:

### 1 - تغطية الموقف السياسي الفلسطيني:

أكثر ما يضعف هذه التغطية، هو الانقسام الفلسطيني الداخلي، ولكن على وسائل الإعلام تجاهل موضوع الانقسام في تعاطيها مع موضوع الضم، الأمر الذي يكسب الإرادة السياسية الفلسطينية صلابه ومتانة، ويعطيها زخماً سينعكس إيجاباً على إسقاطات هذا الموقف السياسي على الموقفين الشعبي والدولي، وخصوصاً أن هناك ما يمكن وصفه بالاتفاق غير المعلن، بتخلي حماس عن موضوع الاتصالات الدولية، وعدم منافسة منظمة التحرير فيها، لعدة اعتبارات داخلية وخارجية، أبرزها مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير دولياً.

### الإشاعة:

- على المسؤولين الرسميين: محاربتها على صغرها أو كبرها (مش عيب)، وإبلاغ وسائل الإعلام الوطنية بالرواية المنفذة للإشاعة قبل نفي الخبر عبر أي وسيلة دولية.



- على الصحفي: التحقق من مصدر المعلومة وعدم المساهمة مجاناً بنشر إشاعة قد يكون لها أثر سلبي على الجبهة الداخلية خصوصاً.

## 2 - الموقف الشعبي (أنسنة الموضوع المتعلق بالسكان الفلسطينيين):

إن موضوع ضم الأغوار يجب أن يتحول إعلامياً إلى أبعاد أكثر أنسنة من الماضي، وذلك يربط الملف السياسي والاقتصادي بالإنسان الفلسطيني وهو المتضرر الحقيقي من موضوع الضم، سواء بسد أفق قيام دولة بمعايير وحدود مستقلة و ثروات طبيعية، أو من خلال عمليات حد الحركة والتنقل وفصل المناطق. لذا من الواجب عدم التعامل مع المواطنين الساكنين في الأغوار على أنهم المتضرر الوحيد من عملية الضم، بل يجب التركيز على السكان الفلسطينيين في كل مناطق التماس مع الاحتلال، سواء في الأغوار أو مناطق الجدار أو المستوطنات، ورفع منسوب التغطيات المتعلقة بالإنسان الفلسطيني في تلك المناطق مجتمعة، والإنسان الفلسطيني بشكل عام في كل مناطق تواجد.

- دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية المجتمعية التي يتم إطلاقها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تساهم في حشد الرأي العام العالمي، ومساندة المناصرين وأصحاب المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، وكذلك تجنب أي حملات تشهير أو قذف غير مبررة.

- الإعلان عن ميثاق شرف بين وسائل الإعلام كافة بشأن عدم تداول الأخبار والإشاعات التي من شأنها تهديد النسيج الوطني أو النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

## 3 - الموقف الدولي (رسمياً أو شعبياً):

إن مخالفة الضم للقانون الدولي ليست مخالفة سياسية بسيطة، بل تعارض واضح مع قاعدة أن القانون الدولي لا يسمح بضم أراضٍ استولى عليها الطرف المعادي بالحرب، وأن قانون الضم وفرض السيادة الإسرائيلية يعني فرض الملكية القسرية على منطقة ما بالقوة، وهذه اللغة يفهمها العالم جيداً، سواء على الصعيد الرسمي المرتبط بالسفارات الفلسطينية أو على الصعيد الشعبي المرتبط بالجاليات الفلسطينية في تلك الدول. وهناك نماذج تاريخية كثيرة يمكن ربطها إعلامياً بموضوع الضم لإعطاء التغطية الشواهد التي يمكن أن يكون لها أثر على الرأي العام العالمي، علماً أن أي عملية ضم عسكرية، يجب أن ترتبط باعتراف دولي، لذا فموضوع الاعتراف بالأمر الواقع غير وارد إذا ما كانت هناك أحداث مناوئة دولياً لعملية الضم، تترجم على شكل رسائل إعلامية يبتها الفلسطينيون ويركزون عليها.

- الانفكاك الإعلامي عن وسائل الإعلام الإسرائيلية:

1 - من خلال عدم إعطاء الأفضلية في التصريحات لوسائل الإعلام الإسرائيلية، ووقف تنسيق اللقاءات مع الإعلام العبري وتركه يأخذ التصريحات إما من الإعلام الفلسطيني أو الدولي.

2 - بناء جهاز إعلامي (فلسطيني) ناطق بعدة لغات أجنبية أهمها:

1 - الإنكليزية، 2 - الفرنسية، 3 - العبرية، 4 - الصينية، 5 - الروسية.

المواقف الإعلامية أعلاه سيكون لها وزن أكبر إذا ما تحققت الشروط التالية:

1 - التغطية الخبرية المستمرة وطويلة الأجل (سياسة النفس الطويل والمؤدج).

2 - تزويد الجمهور بمعلومات حقيقية من خلال المسؤولين الفلسطينيين المتابعين لموضوع الضم.

3 - رفع نسبة التوعية بالمصطلحات المرتبطة بالموضوع ومنها ( ضم، فرض سيادة، هيمنة، ضم كلي، ضم جزئي، خطة القرن.. الخ) وانعكاسها على الحياة اليومية.

### إنتاج المعرفة:

- تعزيز إنتاج معرفة فلسطينية تحريرية في السياق الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتوجيه هدف الإنتاج المعرفي لتفكيك الاستعمار والاستعمار الاستيطاني والمساهمة في تشكيل ملامح المستقبل الفلسطيني.

- كسر العلاقة الاستعمارية حول السردية التاريخية والرواية وأدلة الصراع دينياً وكذلك حول مسألة الأرض وإنتاج المعرفة الجغرافية والبيئية والتعريف بالاستعمار الاستيطاني وتوجيه الإنتاج المعرفي نحو التغيير والعودة لحالة الاشتباك.

- تعزيز الهوية والرواية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الرواية التوراتية.

- التأسيس للمحتوى المعرفي والكفاح الوطني بقيم الحضارة البشرية وحقوق وحرية الإنسان وبالتالي استثمار مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي وكل المواثيق والقرارات الدولية وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة، ومناهضة الفصل العنصري والتمييز.

- تضافر الجهود الفلسطينية لتعزيز التأثير في الرأي العام العالمي والاستثمار الأفضل للشئات الفلسطينية لتعزيز العلاقات مع شعوب الدول المختلفة في العالم والضغط على حكوماتها.

- الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الحديثة وتوسع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

- خلق منصات ومواقع إعلامية وتأثير باللغات الحية لمخاطبة شعوب العالم اللغة/ بما فيها انتهاز إستراتيجية إعلامية وإنتاج معرفي تحرري طويلة الأمد وبشكل ممنهج ودائم بعيداً عن المناسبات.